مرصد

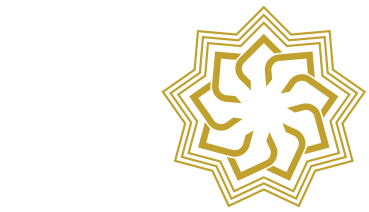

تقارير دولية

حالة الإرهاب واتجاهاته في الاتحاد الأوروبي 2020م

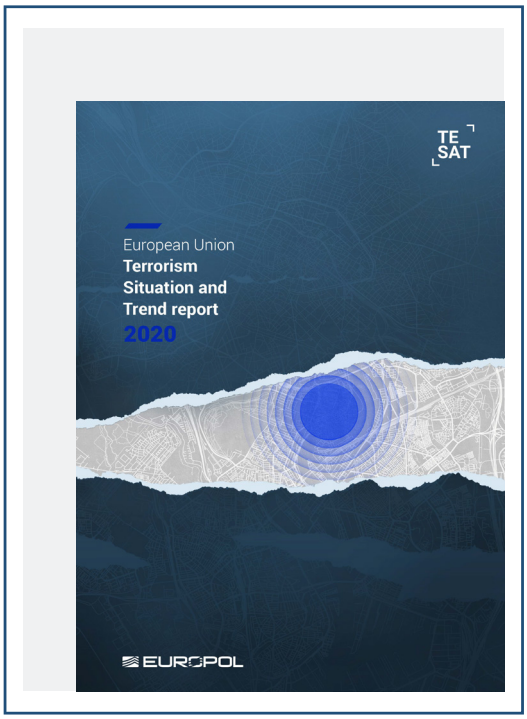

العـــدد
28

2021

أغسطس

www.imctc.org

تقارير دولية

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلّف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذا التقرير تُمثّل رأي الجهة المصدرة له ولا تُمثّل رأي التحالف بالضرورة

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: 966 114890124+

حالة الإرهاب واتجاهاته
في الاتحاد الأوروبي 2020م

أصدرت وكالةُ الشرطة الأوروبية «يوروبول» تقريرها السنوي: (**حالة الإرهاب واتجاهاته** 2020م)، الذي دأبت على إصداره منذ عام 2007م، متضمِّنًا رصدًا وتحليلًا للتهديدات الإرهابية التي واجهتها دولُ الاتحاد الأوروبي في عام 2019م، واتجاهاتها المتوقَّعة. وكشف التقريرُ عن انخفاض أعداد القتلى والجرحى في العمليات الإرهابية في دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ قُتل عشرة أشخاص وأصيب 27 بجروح عام 2019م، مقارنة بـ 13 قتيلًا و46 جريحًا عام 2018م. وتراجع عددُ الهجَمات الإرهابية من 129 هجومًا عام 2018م إلى 119 –في 13 دولة من دول الاتحاد الأوروبي– عام 2019م. وتراجع عددُ المعتقلين في قضايا الإرهاب من 1056 معتقلًا عام 2018م إلى 1004 معتقلين عام 2019م.

أسباب الانخفاض

يرجع الانخفاضُ في عدد الهجَمات الإرهابية، وفي عدد الضحايا، إلى الانخفاض المستمر للهجَمات الإرهابية العِرقية والانفصالية؛ إذ بلغ عددُ هذه الهجَمات 57 هجومًا عام 2019م، مقارنةً بـ 83 هجومًا في عام 2018م، و137 في عام 2017م. وعلى الرغم من ذلك أكَّد التقرير الأوروبي أن الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي لا يزال خطرًا مستمرًا في ظلِّ العدد الكبير من الهجَمات الإرهابية التي نجحت السُّلطات المختصَّة في دول الاتحاد الأوروبي في إحباطها، وقد بلغت 14 هجومًا عام 2019م، بعد أن كانت 16 هجومًا في عام 2018م.

وأكَّد التقرير في ضوء البيانات والإحصاءات المتوافرة، أن التهديد المستمر لكلٍّ من الإرهاب الديني والإرهاب اليميني المتطرف، يبيِّن بوضوح أن التحدِّيات صعبةٌ أمام دول الاتحاد الأوروبي، وأن هناك الكثيرَ مما يجب فعله؛ فإن تدهور الهياكل التنظيمية لتنظيم داعش الإرهابي، لم يقضِ على التنظيم، فظاهرةُ الذئاب المنفردة، والخلايا الصغيرة «أسماها التقرير ظاهرةَ التطرف الذاتي»، تُعَدُّ خطرًا كبيرًا وتهديدًا جدِّيًا لدول الاتحاد، وهي غيرُ مرتبطة تنظيميًّا وإداريًّا بتنظيم داعش، وقد دعاها قادةُ التنظيم للعمل بحرِّية، ودون انتظار أوامر القيادة، مستفيدةً من توظيف وسائل التقنية العصرية؛ الإنترنت وشبكات التواصل. وتعليقًا على إعلان مقتل زعيم تنظيم داعش الإرهابي أبي بكر البغدادي عام 2019م، رأت كثيرٌ من الدول الأوروبية أن التغيير في القيادة لن يغيِّرَ كثيرًا من تهديد التنظيم لدول أوروبا على المدى القصير.

وأوضح التقريرُ صراحةً استمرار تأثير الوضع في مناطق الصراع خارج أوروبا في وضع الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي خسر فيه تنظيمُ داعش الإرهابي آخرَ موقع له في سوريا، انتقل إلى العمل في جماعات سرِّية متمرِّدة، تنتشر في مناطقَ شاسعة ومتفرِّقة في العراق وسوريا والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

واستمرَّ حالُ الإرهاب العِرقي أو الانفصالي على ما كان عليه في السنوات السابقة؛ فزاد عددُ الهجَمات العِرقية والانفصالية في دول الاتحاد الأوروبي على عدد الهجَمات الإرهابية الأخرى في عام 2019م، فقد قام الانفصاليون أو العِرقيون بشنِّ 57 هجومًا، في حين بلغت الهجَمات الإرهابية 21 هجومًا فقط، وهجَمات اليمين المتطرف 26، وهجَمات اليسار 6 هجَمات، وهو ما يجعل الجماعاتِ الانفصاليةَ العِرقية أكبرَ الجماعات الإرهابية في أوروبا.

محاكمة المتهمين بالإرهاب

بلغ عددُ المتَّهمين المدَّعى عليهم في اثنتي عشرة دولةً أوروبية 521 متَّهمًا، صدرت أحكامُ إدانة بحقِّ 520 منهم، وبُرِّئَ متَّهمٌ واحد فقط. وكان العدد الأكبرُ من أحكام الإدانة في فرنسا (105 مُدانين)، وإسبانيا (97 مُدانًا)، وبلجيكا (91 مُدانًا)، وإن كثيرًا من الأفراد المدانين بالإرهاب في عام 2019م سبق إدانتُهم لارتكابهم عمليات إرهابية، أو جرائمَ أخرى، في الدولة نفسها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو في الخارج.

وعلى غِرار السنوات القليلة الماضية، فإن غالبية الإدانات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (362 حالة إدانة) تتعلَّق بالإرهاب الديني، ومعظمُها مرتبط بالجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في سوريا في ذلك الوقت وارتكبت جرائمَ مروِّعة، وعلى رأسها ما يسمَّى (تنظيم داعش، وحركة أحرار الشام، وجنود الشام)، فضلًا عن جهات أخرى مرتبطة بحركة طالبان أو بحركة شباب المجاهدين.

وشَمِلَت كثيرٌ من المحاكمات النساءَ والقُصَّر الذين انضمُّوا إلى تنظيم داعش الإرهابي في كلٍّ من العراق وسوريا. وأبرز التُّهَم الموجهة إليهم هي: المشاركةُ في تجنيد الإرهابيين، وتمجيد الإرهاب، والتهديد بارتكاب أعمال إرهابية، والتحريض على الإرهاب، والتدريب الذاتي لأغراض إرهابية، وتمويل الإرهاب، وإهانة ضحايا الإرهاب. فضلًا عن تُهَم بارتكاب أعمال إرهابية، وتصنيع المتفجِّرات، وحيازتها، واستخدامها، واستخدام غيرها من الأسلحة، وتزوير الوثائق، والسرقة، وجرائمَ أخرى.

وبحسَب التقرير، فإن الإداناتِ ذاتَ الصِّلة بالإرهاب القومي العِرقي والانفصالي جاءت في المرتبة الثانية من حيثُ الحجم «ثاني أكبر المجموعات»، وأغلب هذه الإدانات كان في إسبانيا؛ بسبب جرائمَ مرتبطة بمنظمة «إيتا ETA» الانفصالية.

أما متوسطُ عقوبة السَّجن الصادرة عن جرائم الإرهاب في الاتحاد الأوروبي عام 2019م، فبلغ ستَّ سنوات، أي أقلَّ بسنة واحدة مما كان عليه في عام 2018م، علمًا أن هذا المتوسط كان بلغ خمسَ سنوات في عامي 2016–2017م. وكان أدنى حُكم بالسَّجن أمرت به المحاكمُ في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام 2019م هو شهر واحد، في حين بلغت أعلى عقوبة بالسَّجن مدى الحياة. ويُذكر أن بعض الأحكام في الجرائم الإرهابية صدرت غيابيًّا على بعض المدَّعى عليهم، وبعض الأحكام التي صدرت عام 2019م كانت نهائية غيرَ قابلة للنقض، وقُدِّمت استئنافاتٌ بوجه أحكام أخرى.

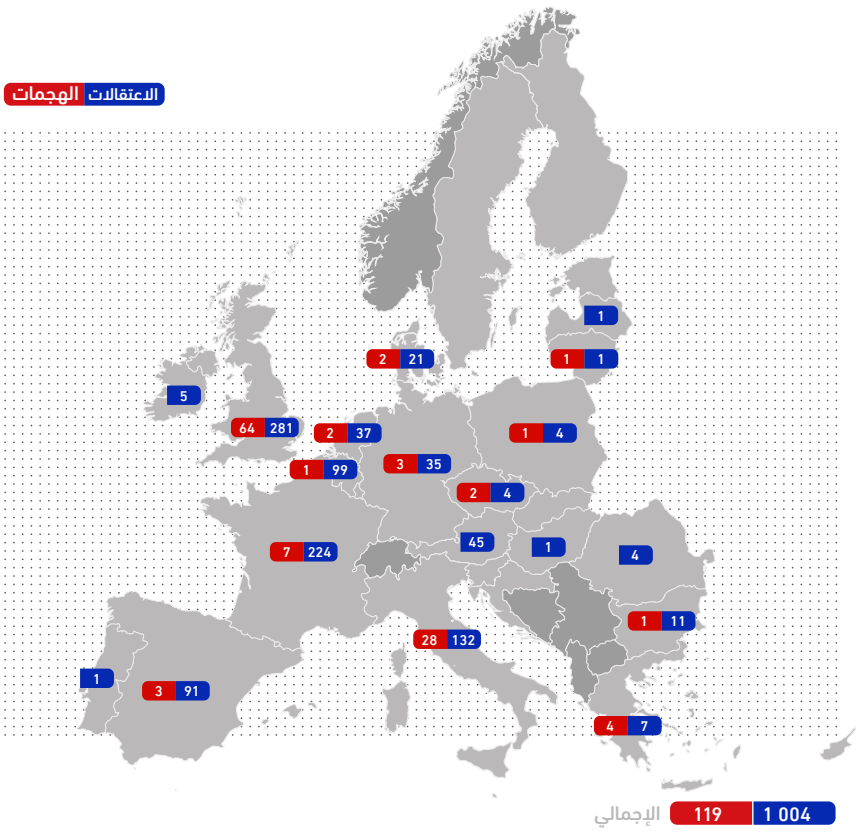

عدد الهجَمات والاعتقالات في بلدان الاتحاد الأوروبي عام 2019م

إضافة إلى عقوبة السَّجن أمرت المحاكمُ في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام 2019م بعقوبات أو تدابيرَ أخرى، شَمِلَت العلاجاتِ في مؤسسات الصحَّة العقلية، والعقوبات المالية، وخدمةَ المجتمع، والقيود المفروضة على ممارسة بعض الحقوق المدنية، أو العمل في قِطاعات محدَّدة كالتعليم، وحظرَ السفر، والطرد من الأراضي الوطنية، ومدَّة اختبار محدَّدة عند الإفراج، ومصادرةَ الأصول. وفي بعض الحالات حُرم الأشخاص المدانون بارتكاب جرائمَ إرهابية من جنسية الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي التي أدانتهم، أو أدرجتهم في قواعد البيانات القضائية الوطنية لمرتكبي الجرائم الإرهابية.

المهاجمون وأسلحتهم

ترى الدولُ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن التهديد الإرهابي الأكبر المتأتِّيَ من الإرهاب الديني والإرهاب اليميني على وجه الخصوص، ينبع من جهات مؤثِّرة منفردة، أو خلايا صغيرة، تقوم بأعمال العنف من تِلقاء نفسها دون أن تتلقَّى أوامرَ أو توجيهاتٍ من منظمات كبيرة. وبناءً على الأرقام، فإن المؤامراتِ التي يشارك فيها كثيرٌ من المشتبَه بهم معرَّضةٌ على نحوٍ كبير للإحباط من قِبَل برامج إنفاذ القانون، وذلك على خلاف الهجَمات التي يُحضِّر لها الأفرادُ الذين يعملون بمفردهم «الذئاب المنفردة». وتحرِّض الدعاية الإرهابية واليمينية المتطرفة الأفرادَ على ارتكاب أعمال عنف على نحو مستقلٍّ. وتُتيح العقيدة اليمينية المتطرفة المتمثِّلة في «المقاومة بلا قيادة»، مسوِّغًا للجهات العنيفة لارتكاب هجَمات دون توجيه من جماعة، وتحتفل التنظيماتُ اليمينية المتطرفة في الإنترنت بمرتكبي الهجَمات المنفردين، وتصفهم بـ «القدِّيسين» أو «الشهداء من أجل القضية»، وهي أوصافٌ أرادت من ورائها تلك التنظيماتُ تحريض الآخرين على القيام بالتصرفات العنفية المماثلة.

أما تنظيما داعش والقاعدة الإرهابيان، فلطالما حرَّضا المؤيِّدين لهما من الأفراد على شنِّ هجَمات فردية. في البدايات قام تنظيمُ داعش بتجنيد المهاجمين المحتمَلين من بُعد، وتوجيههم، ولكن بسبب انخفاض قدُرات التواصل معهم، حثَّ التنظيم المؤيِّدين له والمتعاطفين معه على العمل، دون توقُّع الدعم والتوجيه من القيادة والقادة. وكانت المكافأة التي قدَّمها تنظيم الدولة لهم هي إعلانُ المهاجمين بعد وفاتهم (جنودًا لداعش). إضافة إلى ذلك، فإن احتمالَ أن يصبح المرء «شهيدًا» كما يُروّج، يُعَدُّ بلا ريب حافزًا إضافيًا.

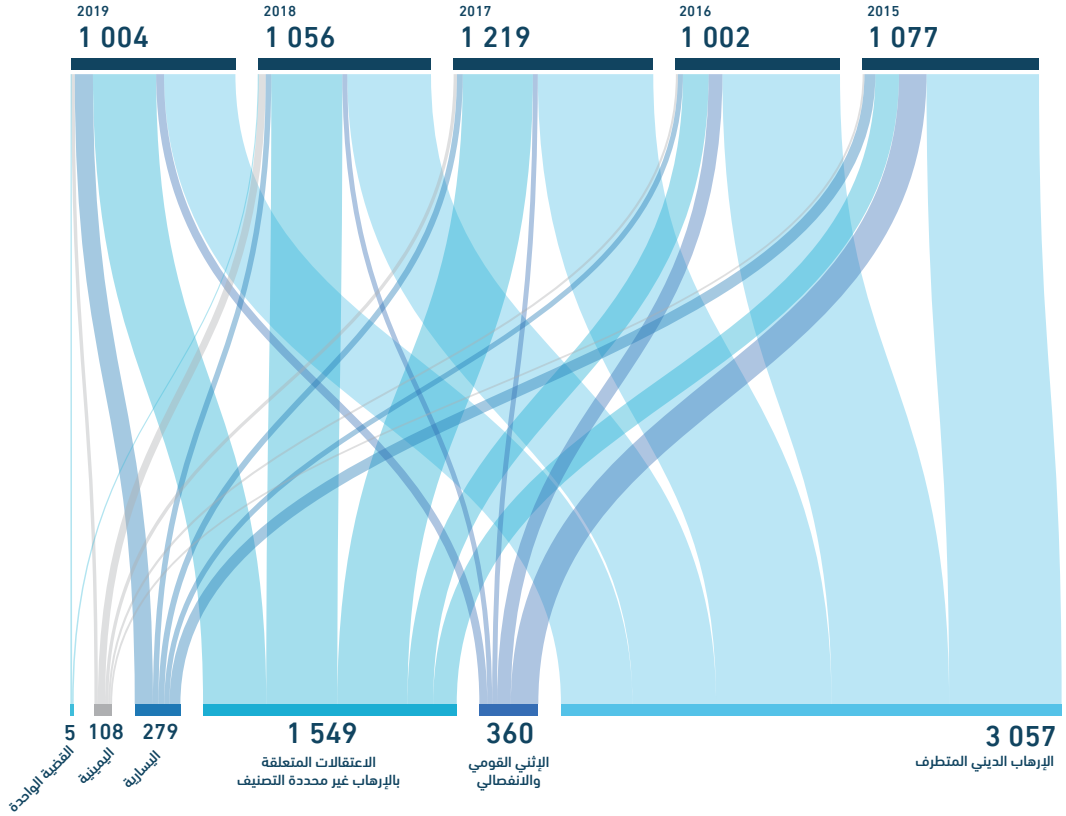

عدد الاعتقالات في الاتحاد الأوروبي بين عامَي 2015–2019م
مقسَّمة حسَب تصنيفات الإرهاب

أما الأسلحةُ المستخدَمة في شنِّ الهجَمات الإرهابية، ففي عام 2019م استُخدمت المتفجِّرات فيما يقرُب من نصف الهجَمات الإرهابية، واستُخدم في النصف الآخر أسلحة بُدائية، ويسجَّل أن كلَّ الهجَمات الإرهابية التي استخدمت التفجير أحبطَتها السُّلطات قبل أن تقع. وعلى خلاف ما كان عام 2018م، فقد أبلغت الدولُ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدمَ وقوع حوادثَ إرهابية تُستخدَم فيها موادُّ كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية في عام 2019م.

أما بشأن العَلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فإن التقرير يذكر أن الأدلَّة قليلة على وجود عَلاقة منهجية بينهما (بين الجريمة والإرهاب). إن كلًّا من المجرمين والإرهابيين يوجدون في مناطقَ مهمَّشة محدَّدة، داخل الهياكل الأسرية نفسِها، أو في السُّجون. والمجال هناك مُتاح لحصول اتصالات أو تعاون قائم على المصالح المشتركة. وقد لوحظ أن المجرمين يتوخَّونَ الحذر من قيام الإرهابيين المشتبَه بهم بلفت الانتباه إلى أنشطتهم الإجرامية. ومع ذلك فإن السُّجون التي يعيش فيها السُّجناء المتطرفون الإرهابيون والمجرمون معًا هي مصدر قلق وخوف للسُّلطات؛ ذلك أن المجرمين المهَرة يُعَدُّون من أهمِّ المستهدَفين للتجنيد لصالح هذه الجماعات الإرهابية، وفي المقابل قد ينجذبُ هؤلاء المجرمون المهَرة إلى الإرهاب بوعد التطهير والغفران من الذنوب والآثام.

تمويل الإرهاب

أكثر الهجَمات الإرهابية التي نُفِّذت عام 2019م قام بها، إما أفرادٌ أو خلايا صغيرة، وهذه الهجَمات وأمثالها لا تحتاج إلى إمكانات مالية كبيرة. فالإرهابيون الأفرادُ والخلايا الصغيرة لديهم متطلَّبات مالية محدودة؛ إنهم لا يحتاجون إلى صيانة بِنية تحتية، وتكاليفُهم التشغيلية منخفضة، ولا سيَّما الهجَماتِ المقصورة على أساليب عمل يسيرة، مثل الطعن بالسكاكين، أو الدعس بالمركبات.

إن مصادر تمويل الهجَمات الإرهابية مختلفة؛ منها ما هو مصادرُ مشروعة، أو مصادرُ غير مشروعة. وقد لاحظت حكومةُ بلجيكا أن الخلايا في أوروبا تموِّل نفسها جزئيًّا بواسطة الجرائم الصغيرة، مثل: السرقة والابتزاز. وفي أيرلندا قامت الجماعاتُ الجمهورية المنشقَّة (DR) بتمويل نفسها تقليديًّا؛ بواسطة الأنشطة الإجرامية والتهريب. وتُعَدُّ التبرُّعات مصدرًا آخرَ من مصادر تمويل الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي، ولا سيَّما التمويل لدى اليمين المتطرف؛ إذ استمر اليمينيون المتطرفون في استخدام مزيج من الأساليب التقليدية والمبتكَرة

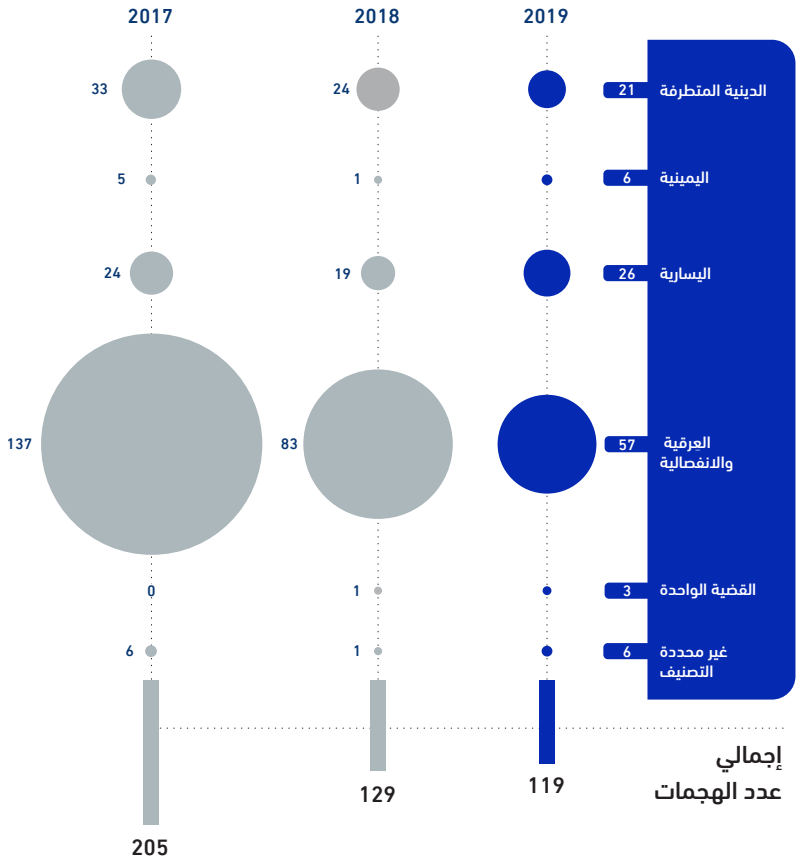

عدد الهجَمات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي

حسَب تصنيف الإرهاب بين عامَي 2017–2019م

لتمويل أنشطتهم في عام 2019م. ومن أبرزها جمعُ رسوم العضوية في جماعات اليمين المتطرفة من الأعضاء، وجمع التبرُّعات من المؤيِّدين والمتعاطفين، عبر الحسابات المصرفية نقدًا، في أثناء الحفَلات الموسيقية، أو نادرًا بإنتاج الموادِّ الدعائية وتوزيعها. وهناك متاجرُ في الإنترنت تبيع الملابسَ التي تحتوي على رسومات اليمين المتطرف وشعاراته، تُعَدُّ مصدرَ تمويل لمنظمة Blood & Honor، على ما ذكرَته الحكومة البلجيكية.

وتيسِّر العُملات الافتراضية عملياتِ تمويل الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي، فقد لاحظت بلجيكا أنه يمكن استخدامُ هذه العُملات في الشراء على منصَّات تداول «الإنترنت المظلم Darknet» غير المشروعة، كشراء مستندات أو تذاكر طيران مزيَّفة، التي تُعَدُّ نموذجيةً للجهات المؤثِّرة المعزولة، أو الخلايا الصغيرة التي تفتقر إلى الاتصالات في الأسواق المادِّية القائمة.

أما المنظمات الإرهابية الناشطة خارج أوروبا، فتُحوَّل إليها الأموالُ المُحصَّلة في أوروبا بطرق مختلفة، ومن أشهر الطرق التي يستخدمها الإرهابيون الحوالاتُ المصرفية، وهياكل الشركات، والمعاملات التجارية، والتحويلات المالية. ويُشتبَه في قيام منظمة حزب اللّٰه الإرهابية، التي أدرجَ الاتحاد الأوروبي جناحَها العسكري ضمن المنظمات الإرهابية، يُشتبَه بتهريبها الألماس والمخدِّرات، وغسل الأموال، والتخفِّي وراء التجارة الشائعة، وذلك بإرسال رأس المال إلى لبنان بواسطة النظام المصرفي، أو النقل المادِّي للنقد عبر الطيران التجاري. وتواجه التحقيقاتُ صعوبةً في إثبات أن الأموال المحصَّلة توجَّه إلى الجناح العسكري للتنظيم.

ويشير التقريرُ إلى انخفاضٍ واضح في عمليات تمويل الجماعات الإرهابية خارج أوروبا عام 2019م، مقارنةً بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى تراجع فرص تحويل الأموال إلى تنظيم داعش الإرهابي. ومع ذلك، فإن سُبل الحصول على الأموال تحت غطاء الأعمال التجارية أو المؤسسات الخيرية المشروعة، أو بحمَلات جمع الأموال وتحويلها إلى الجماعات الإرهابية، منتشرةٌ على نطاق واسع في المجتمعات المتطرفة في أوروبا.

واستمرَّ المقاتلون الإرهابيون الأجانب في مناطق الصراع في محاولاتهم التماسَ الدعم المالي من أشخاص في أوروبا؛ لغرض

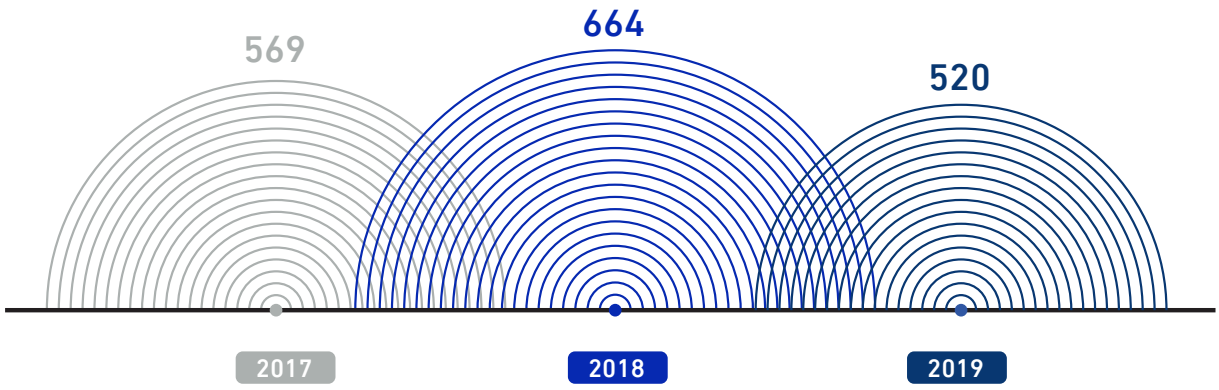

عدد المحاكَمين بتُهَم إرهابية في الاتحاد الأوروبي بين عامَي 2017–2019م

الإنفاق على أعمالهم، أو لترتيب عودتهم إلى دول الاتحاد. وفي هذا الصدد أخبرت إسبانيا عن حالتين جرى فيهما تحويلُ أموالٍ لتمويل عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم إلى أوروبا. ففي الحالة الأولى: قبضَت قوات الأمن الإسبانية في مايو 2019م على مواطن سوري يبلغ من العمر 43 عامًا للاشتباه في كونه عضوًا في الجهاز المالي لتنظيم داعش الإرهابي، يقوم بنقل الأموال التي جُمعت من المتعاطفين مع الإرهابيين إلى سوريا. وفي الحالة الثانية: قُبض على مواطن إسباني من أصل عراقي يبلغ من العمر 71 عامًا في نوفمبر 2019م، بتهمة إرسال أموال لضمان عودة الإرهابيين من مناطق الصراع إلى أوروبا، والتواصل مع وسطاء تنظيم داعش الإرهابي الذين تمكَّنوا من إرسال الأموال وتلقِّيها من عدد غير قليل من الدول العربية والأوروبية بواسطة الحوالات المصرفية.

وأشارت هولندا إلى مبادرات حصلت عام 2019م؛ لجمع التبرُّعات على منصَّة الرسائل الفورية «تيليجرام Telegram»؛ لدعم قريباتِ مقاتلين من تنظيم داعش الإرهابي وأطفالهم، الذين يعيشون في معسكرات اعتقال تديرُها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في سوريا عام 2019م. ولاحظت الدنمارك أن الجماعاتِ الإرهابية في العراق وسوريا ظلَّت المتلقِّيَ الأساسي لتمويل الإرهاب من الأفراد المقيمين في الدنمارك. ومع ذلك انخفض حجمُ التمويل مقارنةً بالسنوات السابقة، ويُرجَّح أن هذا الانخفاضَ يرجع إلى تدنِّي فرص تحويل الأموال إلى تنظيم داعش الإرهابي، في ضوء خسارة داعش للأراضي، وإلى العدد الصغير نسبيًّا من الأفراد الذين لا يزالون في مناطق الصراع، والذين تربطهم عَلاقات بالدنمارك. ويصل التقريرُ في هذا الجانب إلى نتيجة مُفادها أن الأشخاص في الدنمارك ليسوا بالضرورة أقلَّ ميلًا إلى تمويل الجماعات الإرهابية المتشدِّدة في الخارج. ويميِّز التقرير بين تمويل المنظمات والهياكل الإرهابية الكبرى، وتمويل الذئاب المنفردة والخلايا الصغيرة، فيرى أن الأولى تحتاج إلى مبالغَ مالية طائلة؛ لإعداد الهجَمات الإرهابية وارتكابها، وللحفاظ على البنية التحتية، والتجنيد، والدعاية، والتشغيل، وبناء القدُرات «التدريب والتلقين، والرواتب، والتعويضات المالية للأقارب، والخِدَمات اللوجستية»، أما الثانية فهي أقل تمويلًا وتكلفة.

ساحات المواجهة الافتراضية

تراجع أثرُ الإعلام الرسمي لتنظيم داعش الإرهابي، من حيثُ الحجم والمحتوى والأثر وسرعة الاستجابة، بعد خسارة معظم الأراضي، ومنشآت الإنتاج الإعلامي، وفِرَق العمل الخاصَّة بالتنظيم. ومع ذلك فإن إنتاج داعش الإعلامي المركزي لم يختفِ تمامًا. ويتألف الجزء الأكبر منه من النشَرات الرسمية، من مزاعمَ قصيرة من وكالة «أعماق الإخبارية» وتقاريرَ مصوَّرة. إضافة إلى ذلك تمكَّن تنظيم داعش من نشر رسالته الإخبارية باللغة العربية «النبأ» على نحو واسع أسبوعيًّا على مدار العام. واستمرَّت تصريحاتُ القيادة، ولا سيَّما تصريحاتِ زعيم التنظيم أبي بكر البغدادي والمتحدِّث باسمه، تحت شعار شركة «الفرقان للإنتاج الإعلامي».

في عام 2019م عُنيت دعاية داعش، ومن ذلك الرسالتان الصوتيَّتان لأبي بكر البغدادي في أبريل وسبتمبر، بالرواية القائلة: «إن الانتكاسات لا تدلُّ على الهزيمة»، و«إن الله يكافئ مَن يظلُّ ملتزمًا، ولا سيَّما في أوقات الضعف والمِحَن». ويلاحظ التقريرُ أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومِنصَّات الإنترنت المختلفة له أهدافٌ أخرى مهمَّة، فنشرُ المحتوى

الإرهابي، وتمجيد المنظمات الإرهابية، والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، مسائلُ تناولتها المحاكم الوطنية في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي في عام 2019م في قضايا تتعلَّق بالإرهابيين على نحو خاص.

أما الإرهابيون اليساريون والفوضويون والمتطرفون العنيفون، فقد ظلَّ الإنترنت الأداةَ المفضَّلة لزيادة الوعي وأنشطة الدعاية والتجنيد لديهم. ولوحظ أن الجماعاتِ اليساريةَ الإرهابية والمتطرفة تُظهر مستوًى عاليًا من الوعي الأمني؛ إذ يستخدم أفرادها هواتفَ محمولة «نظيفة»، وتطبيقات مُعمَّاة «مشفَّرة» للاتصال والتواصل. وذكرت حكومة التشيك أن المتطرفين اليساريين والفوضويين يستخدمون بنيتهم التحتية الخاصَّة، مثل: Riseup.net، وEspiv، وNoblogs. ويُقال: إن بعض المجموعات تتبنَّى عمدًا أساليب بُدائية، فتتجنَّب جميع اتصالات الحاسوب أو الهاتف، وكذلك استخدامَ السيارات، أو نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) في تحركاتهم. أما اليمينيون فيستخدمون الإنترنت في عمليات التسويق والترويج لخطابهم المتطرف، كما يستخدمونه في السُّخريَّة والتلميح؛ للتلاعب بالخصوم السياسيين، ولتجنُّب المسؤولية الشخصية عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

مناطق الصراع

ظلَّ عددُ العائدين من مناطق الصراع إلى دول الاتحاد الأوروبي منخفضًا جدًّا في عام 2019م، وقد كان للقيود المفروضة على السفر من مناطق النزاع في البلدان المجاورة وإليها أثرٌ كبير في قدرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على العودة دون مساعدة من السُّلطات الوطنية. على سبيل المثال: عاد في عام 2019م ستةٌ بالغين إلى هولندا، وجميعهم أبلغوا عن أنفسهم لدى السُّلطات في تركيا والهيئات الدبلوماسية الهولندية، ثم جرى بعد ذلك اعتقالهم جميعًا في مطار «شيفول» بأمستردام. وعلى الرغم من جِدِّية إجراءات المراقبة وتدابير سلطات إنفاذ القانون الخاصَّة بالعائدين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لم يمنع ذلك بلجيكا أن تُعربَ عن مخاوفها بشأن تهديد العائدين الذين لم يُكتشَفوا؛ إذ يمكن أن يسلكَ العائدون من سوريا طرقًا غير متوقعة، بالاعتماد على قنوات الهجرة غير الشرعية، وباستخدام وثائقَ مزوَّرة، وذلك مما يُتيح الدخول السرِّي إلى مِنطَقة «شنغن».

ومع كلِّ ما ذُكر ليس هناك أدلَّة على الاستخدام المنهجي للهجرة غير النظامية من قِبَل المنظمات الإرهابية، ويبدو أن الدافع الرئيسَ للميسِّرين هو المكاسب المالية. وتجدُر الإشارة إلى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنضمِّين إلى تنظيم داعش وغيره من التنظيمات قد جرَّدتهم المنظماتُ الإرهابية من وثائق هُويَّتهم الأصلية، ووضَعت جميع الوثائق التي جُمعت في صندوق مشترك يمكن استخدامُه لإرسال عملاء داعش إلى أوروبا.

ويُعَدُّ موضوع النساء العائدات والقُصَّر مصدرَ قلق آخرَ يعترف به عددٌ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ فكثيرٌ من النساء اللواتي سافرنَ إلى مناطق النزاع لم يكنَّ مجرَّد زوجات وأمهات، ونظرًا لاختلاف التشريعات الوطنية، جرت مقاضاة كثيرٌ منهنَّ على جرائمَ مثل تقديم الدعم لتنظيم داعش في بعض الدول الأوروبية.

الإرهاب العِرقي والانفصالي

استمر انخفاض عدد الهجَمات التي يشنُّها الإرهابيون العِرقيون والانفصاليون للعام الثاني على التوالي، من 83 في عام 2018م إلى 57 في عام 2019م. وعلى غِرار السنوات السابقة، أخبرت ستُّ دول أعضاءٍ في الاتحاد الأوروبي عن 48 عملية اعتقال، معظمُها في إسبانيا (25)، وفرنسا (13)، والمملكة المتحدة (10) بعد أن كانت في العام الماضي 30 عملية اعتقال. ولم يزل الجيشُ الجمهوري الأيرلندي يُعد تهديدًا حقيقيًا في أيرلندا الشمالية. وبقي النشاطُ الإرهابي الانفصالي في إسبانيا عند مستويات منخفضة في عام 2019م، وعلى الرغم من مزاعم جماعة «إيتا» الانفصالية بشأن نزع السلاح، اكتشفت السُّلطات مخبَأَين للأسلحة والمتفجِّرات لها.

وواصل حزبُ العمال الكُردستاني استخدام أراضي الاتحاد الأوروبي للدعاية والتجنيد، وجمع الأموال وأنشطة الدعم اللوجستي. وأُلقيَ القبض على أعضاءٍ يُشتبَه في انتمائهم إلى حركة نمور تحرير تاميل (إيلام) في ألمانيا بتهمة ارتكاب جرائمَ جنائية خطِرة في سريلانكا.

الإرهاب اليميني واليساري

ارتفع عددُ هجَمات اليمين المتطرف في أوروبا عمَّا كان عليه في عام 2018م؛ إذ أُبلغ عن ستِّ هجَمات إرهابية اكتملت أو أُحبطت عام 2019م. وقُبض على مجموعات من المتطرفين اليمينيين يعتزمون ارتكاب أعمال عنف في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2019م. وتواصل كثيرٌ منهم في مجموعات خاصَّة مغلقة بواسطة الإنترنت. ويُذكر أن كثيرًا من الدول الأوروبية قد أفادت بظهور مجموعات يمينية شبه

عسكرية بحُجَّة عجز الدولة عن حماية السكَّان من التهديد المتصوَّر من الإسلام والهجرة.

ويستخدم المتطرفون اليمينيون مواقعَ الويب ومنتديات النقاش على الإنترنت ومواقع الأخبار الزائفة؛ لنشر عقائدهم وأفكارهم، والترويج لها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاكتشاف محتوى دعاوى التفوُّق الأبيض وحذف ذلك المحتوى، تظلُّ مِنصَّات وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسة من العوامل المهمَّة لانتشار التطرف اليميني في أوروبا.

أما الإرهابُ اليساري فقد أخبرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن وقوع 26 هجمة إرهابية يسارية وأناركية عام 2019م، وصلت إلى مستوى عامَي 2016 و2017م، بعد انخفاضٍ في عام 2018م. ووقعَت جميع الهجَمات في اليونان وإيطاليا وإسبانيا. وقد ارتفع عددُ الاعتقالات في صفوف الجماعات اليسارية على نحو ملحوظ مقارنةً بالسنوات السابقة؛ 34 معتقلًا في عام 2018م، مقابل 36 معتقلًا في عام 2017م، ليبلغَ عدد المعتقلين 111 معتقلًا في عام 2019م. وارتبطت غالبيةُ الاعتقالات بالمظاهرات العنيفة والمواجهات مع قوَّات الأمن في إيطاليا. إضافة إلى ذلك لا يزال المتطرفون اليساريون والفوضويون العنيفون تهديدًا حقيقيًّا للنظام العام في عددٍ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وظلَّ دعم السكَّان الأكراد في سوريا موضوعًا رئيسًا، ويُعتقَد أن المتطرفين اليساريين والفوضويين سافروا للانضمام إلى الجماعات المسلَّحة الكردية المقاتلة في شمال شرقي سوريا.

الإرهاب الديني

شهدت بلدانُ الاتحاد الأوروبي عام 2019م وقوعَ سبع هجَمات نفَّذها ما يُعرف بالإرهاب «الديني/ الجهادي»، واستطاعت سلطاتُ إنفاذ القانون إحباطَ أربعةَ عشر هجومًا، أسفرت عن قتل 10 أشخاص، أي أقلَّ من عدد قتلى هجَمات عام 2018م الذي بلغ 13 قتيلًا. أما ما يتعلَّق بقدرة رجال إنفاذ القانون على إحباط هذا النوع من الهجَمات الإرهابية، فيميِّز التقرير بين إحباط هجَمات في مرحلة الإعداد لها، وبين إحباط هجَمات أخرى في مرحلة تنفيذها. ويعرض التقرير نماذجَ ووقائع حصلت في هذا السياق؛ ففي فبراير من عام 2019م، ألقت قواتُ الأمن الهولندية القبضَ على رجل يبلغ من العمر 48 عامًا للاشتباه في إعداده لعمل إرهابي، ووُجد بحوزته سلاحٌ ناري وذخيرة، ويُعتقَد أنه من مؤيِّدي تنظيم داعش الإرهابي. وفي 25 من نوفمبر قُبض على رجلين يبلغان من العمر 20 و34 عامًا، من الجنسية الهولندية والإيرانية على التوالي، في زوترمير ولاهاي (هولندا)؛ للاشتباه في أنهما كانا يستعدَّان لهجوم وشيك، وكان المشتبَه بهما يخطِّطان لتلقِّي تدريب على إعداد العبوات الناسفة، وتنفيذ هجوم باستخدام السُّترات الانتحارية، والسيارات المفخَّخة، في شهر ديسمبر بهولندا.

وقد تفاوت مستوى هذه الأنشطة الإرهابية في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2019م، فعلى سبيل المثال: لاحظت النمسا أن هناك انخفاضًا واضحًا للأنشطة الإرهابية، وذلك على الرغم من اعتقال 43 شخصًا بتُهَم الإرهاب الديني، لكن ليس هناك في المقابل مؤشِّرات على انخفاض النشاط الإرهابي في دول أخرى داخل الاتحاد؛ إذ لاحظت إسبانيا زيادةً في عدد الخلايا الإرهابية المفكَّكة بلغت سبع خلايا في 2019م، مقارنةً بخمس خلايا في 2018م، وكذلك لاحظت زيادةً في متوسِّط عدد الأفراد الموقوفين.

وقد نُفِّذت غالبية الهجَمات باستخدام الأسلحة البُدائية والأسلحة النارية، بواسطة أشخاص بمفردهم «الذئاب المنفردة»، وليس من قِبَل جماعات إرهابية. غير أن هؤلاء غالبًا ما يحتفظون بعَلاقات في شبكات فضفاضة، أو خلايا صغيرة غير منظمة؛ فقد لوحظ أن بعض الأفراد أو المجموعات الصغيرة يقومون بالتطرف الذاتي على الإنترنت. وأُخبرت السُّلطات عن محاولتين للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، لكنَّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أحبطتهما عام 2019م، وأُبلغ عن عدد قليل من الأفراد الذين عادوا من مناطق النزاع، ولا يمكن استبعادُ عودة آخرين لم يُكتشَفوا.

استمرَّ الوضع في مناطق الصراع خارج أوروبا في التأثير في وضع الإرهاب في أوروبا، فقد ظلَّ المئات من المواطنين الأوروبيين مرتبطين بتنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا. ويتألف مشهدُ الإرهاب الديني في أوروبا من شبكات غير متصل بعضُها ببعض، وتهدِفُ الأنشطة التي ينخرط فيها الأفرادُ والشبكات الإرهابية في الغالب إلى تسهيل الإرهاب، على نحو مباشر أو غير مباشر، بواسطة التمويل والتجنيد. وهذه الشبكاتُ تفتقر إلى خطة إستراتيجية مشتركة وواضحة. وهناك عددٌ قليل من القادة المؤثِّرين أصحاب الشخصيات المتميِّزة الفريدة، وعددٌ محدود فقط من الأشخاص الذين يُعَدُّون قوةً دافعة مُلهِمة، أجبرتهم عواملُ شتَّى على إعادة توجيه أنفسهم. وقدَّرت الدنمارك أن دعم تنظيمَي داعش والقاعدة الإرهابيين في الأوساط المتطرفة انخفضَ في عام 2019م انخفاضًا ملحوظًا.

وفي ذلك العام كانت هناك محاولاتٌ قليلة من قِبَل المقاتلين

الإرهابيين الأجانب في الاتحاد الأوروبي للسفر إلى مناطق النزاع التي أُخبر بها جهاز اليوروبول، وقد أكَّدت كلٌّ من النمسا وإسبانيا حالةً واحدة، أُحبطت كلٌّ منهما. يأتي هذا على غِرار انخفاض أعداد الإرهابيين المسافرين من أوروبا منذ عام 2016م. ولم يعُد العراق وسوريا وجهتَين جذَّابتين للراغبين في الانضمام إلى تنظيمَي داعش أو القاعدة الإرهابيين. وقد أدَّت الهزيمة العسكرية التي لحقت بتنظيم داعش إلى تقليص سيطرة التنظيم على مساحات شاسعة، إلى مواقع «جيوب» صغيرة من الأراضي يصعُب الوصول إليها من قِبَل المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتمَلين. فضلًا عن ذلك هناك نقصٌ في التمويل والبنية التحتية التي دعمت في السابق كثيرًا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين كانوا يرغبون في الانتقال إلى مناطق النزاع.

الملخَّص الختامي

صدر هذا التقريرُ عن منظمة أوروبية حكومية أمنية شرطية، وقد أظهر محتواه الطابعَ التقني الاحترافي لعملها، فاتسم بالموضوعية والدقَّة والأمانة إلى حدٍّ كبير، وتحدَّث بلغة الأرقام والبيانات كما هي، فحدَّد المخاطر والتحدِّيات، معتمدًا على المجرَيات والوقائع القضائية والأمنية، مستعينًا بالمنهجَين الإحصائي والمقارِن على نحو أساسي. إنه باختصار تقريرٌ إحصائي مجرَّد.

لكنَّ هذا التقرير، كما التقاريرُ السنوية السابقة الصادرة منذ عام 2007م، لم يبحث في أسباب ومرجعيَّات وتفسيرات تغيُّر الأرقام زيادةً، أو نقصانًا، أو حتى ثباتًا، سنةً بعد سنة؛ فهل يعودُ ذلك إلى النطاق الوظيفي للجهة التي أصدرته «يوروبول»؟ لكن حتى هذا النطاقُ لا يُعتقَد أنه يمنع أو يَحولُ دون الإشارة، على الأقل، إلى هذه الأسباب والعوامل. طبعًا ليس المطلوبُ أن يرصدَ التقرير أو يعرض أو يبحث في أسباب الإرهاب وعوامل تفشِّيه وانتشاره، لكنَّ الأرقام في نهاية المطاف ما هي إلا مؤشِّرات لحقائقَ اجتماعية وسياسية وأمنية، محلِّية وإقليمية ودَولية.

والتقرير وَفق هذا المعنى أرجعَ كلَّ إنجازات دول الاتحاد الأوروبي ونجاحاتها في الحدِّ من مخاطر الإرهاب الديني والعِرقي والانفصالي وغيرها، إلى التدابير التي أحسنت سلطاتُ إنفاذ القانون اعتمادها. وربما يصحُّ ذلك في العموم، لكنَّ اختلاف الجماعات والتنظيمات الإرهابية في البواعث والأهداف والقضايا الكبرى، يضع الأرقام أمام تحدِّي التفسير والاستنتاج، وتقديم المخرَجات أو التوصيات الواجب اعتمادُها؛ للحدِّ أكثرَ وأكثر من مخاطر الإرهاب بكلِّ صنوفه وأنواعه.

والمسألة الثانية التي كان من الممكن أن تجعلَ تقرير عام 2020م أكثر شمولًا وإفادة، هي إلقاءُ الضوء على مدى استفادة بعض الجماعات الإرهابية من تجارِب عمل بعضها الآخر ووسائله، فإلى أيِّ حدٍّ مثلًا استفاد الإرهابُ القومي الانفصالي من أساليب عمل وإستراتيجيات التجنيد أو الاستقطاب لدى الإرهاب الديني، ولا سيَّما تلك التي رسمها وانتهجها تنظيمُ داعش الإرهابي؟ ولمَّا كان الإرهابُ اليميني يوصَف بإرهاب ابن البلد، هل قام الإرهابُ الديني برصد طرق عمله ودراستها، والإفادة منها؟ إن اهتمام التقرير بجانب الإنترنت كونه الجانب المشترك الذي تناولته جميعُ التنظيمات الإرهابية ولو بنِسَب متفاوتة، لا يمكن أن يعنيَ أن التقرير قام بعمله في هذا الإطار. إن تقريرًا قدَّم كلَّ الأرقام التي عرضنا بعضها، باستطاعته الغوصُ أكثرَ في مكامن الاستفادة المتبادَلة بين التنظيمات الإرهابية؛ ليبنيَ على الشيء مُقتضاه، فتستفيدَ دول الاتحاد الأوروبي من جهوده في التعديلات التي يمكن أن تُدخلَها على خططها الإستراتيجية الوطنية في محاربة الإرهاب بكلِّ أنواعه.

أما المسألة الثالثة الأخيرة التي كان من المهمِّ أن يُعنى التقرير بإبرازها فتتجلَّى في طبيعة التعاون الأمني والقضائي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأثر هذا التعاون في الحدِّ من الهجَمات الإرهابية؛ بل كان من المهم جدًّا عرضُ أطُر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتحليلها بوصفه منظمةً إقليمية، مع الدول الأعضاء فيه من جهة، والمنظمات الإقليمية والدول غير الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، وتأثير مثل هذا التعاون، إيجابًا أو سلبًا، في الواقع الإرهابي في أوروبا؛ لأن إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قد أكَّدت أهميةَ التعاون الثنائي أو متعدِّد الأطراف في جهود مواجهة الإرهاب.

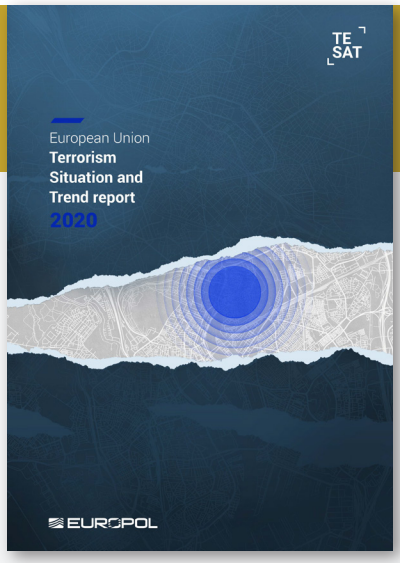

حالة الإرهاب واتجاهاته
في الاتحاد الأوروبي 2020م

EUROPEAN UNION TERRORISM SITUATION AND TREND REPORT 2020

الصادر عن
وكالةُ الشرطة الأوروبية «يوروبول»
2020

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION